

مِرَاصِدُ الْإِطْلَاقِ عَلَى سَمَاءِ الْأَمْنِكَةِ وَالْبَقَاعِ

يُصَنِّفُ الْيَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْبَغْدَادِيُّ الْمَوْتُ فِي ٧٣٩ هـ

وَهُوَ مُخْتَصَرٌ مُعْجَزٌ لِلْبُلْدَانِ لِيَتَأَيَّدُوا

تَحْقِيقُ وَتَعْلِيقُ

عَلَى مُحَمَّدٍ الْبُجَاوِيِّ

الْجُرُزُ الْأَوَّلُ

النَّاشِرُ

دار المعرفة

للطباعة والنشر

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
« جميع الحقوق محفوظة »
[١٩٥٤ — ١٣٧٣هـ]

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

هذا كتابٌ أريد به أن يكون مختصراً للمعجم البلدان الذي ألفه ياقوت . ومنهجه في التأليف - كما يظهر من مقدمته - تخلص هذا المعجم مما حشر فيه وزيد عليه في غير موضوعه ؛ ليكون مقصوراً على « مالا بد منه مما يُحتاج إليه في معرفة الأسماء الواردة في الأخبار والآثار وكتب المغازي والفتوح وغير ذلك ، بحيث يتمكن القارئ لها من ضبط الأسماء والتكلم فيها على الصواب ، ويعلم جهاتها ومواقعها من أقطار الأرض ^(١) » .

أما ما اشتمل عليه معجم ياقوت من الاشتقاقات التي ذكرها في كثير من الأسماء ، وطوالع البلدان وأطوالها ، والنسوين إلى الأماكن فقد أهملت في هذا الكتاب ؛ لأنها « علم زائد عن المطلوب ، فهو خارج عن الغرض ^(١) » .

فهذا الكتاب قُصِدَ به إلى تصفية المعجم مما علق به من الزوائد ، وعرضه بحيث يتمكن الناظر فيه من الإفادة منه - بعد حذف فضوله وحشوه .

ومؤلفه - مع ذلك - تعقّب هذا المعجم ، ورسم منهجه في ذلك فقال :

« فقيدت ما قيده ، وأهملت ما أهمله ؛ لعدم تمكّني في الوقت من تحصيله ، وربما زدته بياناً في بعض المواضع ، أو أصلحت ما تنبّهت عليه فيه من خللٍ وجدته في ذكره لبعض الأماكن ، إمّا لأنه نقله عن غيره على ذلك الوجه وهو خطأ أو ظنه كذلك ؛ وقد عرفته أنا وحقته ، وسألت عنه أهل المعرفة من سكانه ومحاوريه والمسافرين إلى جهته ، وقد يكون مما رأيت في سفرى واجترأت به ، وخاصة في أعمال بندا ؛ فإنه كثير الخطأ فيها ^(١) » .

فليس هذا الكتاب ، مختصراً للمعجم وحسب ؛ ولكنه اشتمل مع ذلك على إصلاح لبعض ما فيه من خللٍ ، وتحقيق لما به من خطأ .

وقد طبع هذا الكتاب في لندن سنة ١٨٥٠ ، ويظهر من الاطلاع على هذه المطبوعة أنها روجعت على عدة نسخ ، ولكن فيها بعض الهفوات التي تدقّ على غير أهل اللغة ، من هؤلاء المستشرقين .

ولهذا الكتاب منزلة علمية ؛ فقد أشاد به العلامة دوزي في أثناء حديثه عن معجم البكري ، فقال :

«ومؤلفه - أي معجم البكري - أديب وجغرافيّ كان جديراً كل الجدارة بالقيام بهذه المهمة الشاقة ؛ فإنّ غيره من الجغرافيين يكسسون الأخطاء فوق الأخطاء ويأتون بالمتناقضات بعد المتناقضات ؛ فإذا أخذت اسم مكان ورد في قصيدة قديمة وحاولت البحث عنه في أي كتاب خلا « مراصد الاطلاع على أسماء الأماكن والبقاع » فإنه في هذا الباب فوق كل نقد ، فإنك تجد ... (١) » .

هذا إلى أن رجوع الزبيدي إليه في « تاج العروس » مما يزيد في قيمته ويوثقه .

وعند ما صحّ عزّمي على إخراج هذا الكتاب بحثتُ عن نسخه المخطوطة فلم يصل علمي إلا إلى نسخة مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٥ جغرافيا . وقد كتبت هذه النسخة بخط عبدالمهادي ابن عبد الباقي ، بمدينة بروسه ، وفرغ من كتابتها في يوم الأربعاء الخامس والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة ١١٠٨ هـ ، وعدد أوراقها ٢٧٧ ، وهي مكتوبة بقلم تعليق .

ومما لفت نظري أن غلاف هذه المخطوطة قد كتب عليه : مختصر معجم البلدان لياقوت ، وصدر مقدمتها يدل أيضا على أن الكتاب لياقوت .

وحين رجعنا إلى كتب التراجم وكشف الظنون وغيرها وجدنا أن مؤلف الكتاب غير لياقوت :

فقد جاء في كشف الظنون جزء ٥ صفحة ٦٢٥ : « ومختصره لصفي الدين عبد المؤمن ابن عبد الحق البغدادى المتوفى سنة ٥٧٣٩ هـ » .

وفي شذرات الذهب في وفيات سنة ٥٧٣٩ هـ : « عالم بغداد ، صفي الدين عبدالمؤمن بن الخطيب

عبد الحق بن عبد الله بن علي بن مسعود البغدادى الحنبلى الإمام المتقن ولد فى ٧ جمادى الآخرة سنة ٦٥٨ هـ ، ببغداد ، اختصر معجم البلدان لياقوت وتوفى سنة ٧٣٩ هـ .

وفى تاريخ أدب اللغة العربية لجورجى زيدان جزء ثالث صفحة ٨٩ : « وقد لخص هذا المعجم صفى الدين بن عبد الحق المتوفى سنة ٧٣٩ هـ ، فاقصر منه على الجغرافية ، وسماه مراصد الاطلاع على أسماء الأماكن والبقاع ، طبع فى ليدن سنة ١٨٥٠ فى أربعة مجلدات . »

ويخيل إلى أن كاتب هذه النسخة قد اختلط عليه الأمر فنقل أول هذه المقدمة من مقدمة كتاب آخر ؛ لأن جزأها الأول يختلف عن المطبوعة ، وجزأها الأخير يتفق مع ما جاء فى هذه المطبوعة كل الاتفاق . ويدل على ذلك ما فى هذه المقدمة من اضطراب ؛ فهو يقول فيها أولا : « وأتممت هذا الكتاب - يقصد معجم البلدان - فجاء مطوّلاً ، وفى حمله مثقلاً ، فاستخرتُ الله سبحانه وتعالى ، واقتبست من مشكاته ما اتفق من أسماء البقاع لفظاً وخطاً ، وأوفق شكلاً ونقطة ، وزدت ما احتاج إلى الزيادة ، وتركت ما تكرّر فى اللفظ والمعنى ، ولم يحتج إلى الإعادة ، ووضعت فى كتابى هذا ما يكتفى به مَنْ طالعه واقتفى أثره بحيث أنه يستخرج منه ما فى المالك من المدن والقرى وغير ذلك » (١) .

ثم يقول فى النصف التالى من هذه المقدمة :

« وأصلحت ما تنبهت عليه فيه من خلل ، ووجدته فى ذكره لبعض الأماكن ، إمّا لأنه نقله عن غيره على ذلك الوجه ، وهو خطأ أو ظنه كذلك ، وقد عرفته أنا وحقّته وسألت عنه أهل المعرفة من سكانه ومجاوريه والمسافرين إلى جهته ؛ وقد يكون مما رأيت فى سفرى واجتزت به وخاصة فى أعمال بغداد فإنه كثير الخطأ فيها ، ولم أقبل منه شرطه ولا التزمت حظه الذى حظه فى اختصاره وتغييره فإن ذلك شرط لا يلزم » (٢) .

فهذا كلام لا يتفق أوله مع آخره ؛ فأولُه يدلُّ على أن مؤلف الكتاب ومختصره واحد ،

هو ياقوت . وآخره يتفق مع مقدمة المطبوعة في ليدن كل الاتفاق ، ويدل على أن مختصر الكتاب غير مؤلفه .

لذلك كله تابعنا النسخة المطبوعة في ليدن ، ونسبنا الكتاب إلى صفى الدين عبد المؤمن ؛ وقد اطمأننا إلى ذلك بعد بحث وطول أناة .

بقى أن نذكر أننا رجعنا في تحقيق هذا الكتاب إلى النسخة المخطوطة التي سبقت الإشارة إليها ، وقد رمزنا إليها بالحرف (ا) ؛ وإلى النسخة المطبوعة في ليدن وقد رمزنا إليه بالحرف (م) ؛ وإلى أصله ، وهو معجم البلدان ، ومعجم ما استعجم ، والمسالك ، وغيرها من كتب البلدان ، وكتب اللغة ، ولا سيما تاج العروس الذي ينقل عنه وينص على ذلك .

ولو أخرجنا الكتاب كما صنعه مؤلفه لكان - في رأينا - ناقصا ؛ لأنه أغفل كل الشواهد الأدبية ؛ وهي تهدي في كثير من الأحيان إلى ضبط الأماكن وتحديداتها ، كما أنها مادة أدبية يحتاج إليها الباحثون حين تضطرب عليهم مسالك البحث ، لذلك أثبت في هامشه أكثر الشواهد الأدبية التي وردت في معجم البلدان ، ومعجم ما استعجم ، وتاج العروس واللسان ، لتتم به الفائدة .

وبذلك جمع هذا الكتاب كل ما في معجم البلدان مما يحتاج إليه الباحث والأديب ، ولم ينقص عنه إلا ما جرّد منه من حشو وفضول .

هذا ، وقد وضعنا للكتاب فهرس يُعين على تبين معالنه ، وتهدي إلى البحث فيه :
والله أسأله التوفيق فيما أقدمت ؛ والنفع بما قدّمت .

على محمد الجاوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله على ما تواتر من آلائه ، وله الشكر على ما تظافر من نعمائه ، حمداً يليقُ بجلاله ،
ويوازي ما تابَعَ من أفضاله ، والصلاة والسلام على مَنْ ختم الرسل بإرساله ، وكمل أُمته بإكمالهِ
محمد المصطفى وعلى جميع أهله وآله .

وبعد فإن الغرض من وَضْعِ الكُتُبِ إنما هو بيانُ علمٍ مقصود به ؛ فلذلك لا ينبغي أن
يُخلَطَ به غيرُهُ مما يُبَيِّنُ في علمٍ آخر لئلا يتشعب الفهم ، ويَنبُو عنه السمع ، ويطول الكلامُ
فيه فيؤدِّي إلى الإللالِ في سماعه : وقد لا ينهضُ بكتابتِهِ لطوله فيمجز عن تحصيله .

وهذه حالُ الكتاب المسمى بمعجم البلدان ؛ فإن الغرض المقصود منه إنما هو معرفةُ أسماء
الأماكن والبقاع التي على الربع المسكون من الأرض مما وَرَدَ به خبرٌ أو جاء في شعرٍ ، وبيان
جهته من الأرض وموضعهِ من أصقاعها ، فما زاد على هذا القدر فهو فضلٌ لاجابةٍ إليه في
المقصود منه ، فهو وإن كان فيه علمٌ زائد عن المطلوب فهو خارج عن الغرض ، وذلك مثل
الاشتقاقَاتِ التي ذكرها في كثير من الأسماء عرَبِيَّة كانت أو عجمِيَّة ، يُعَلِّم من أكثرها
قطباً أن ذلك في أصلِ الوَضْعِ ليس مشتقاً من ذلك ليكونَ علة في جعلِ الاسمِ علماً لذلك
الموضع ، وإنَّ الأمنَ لا يكون مشتقاً إلا إذا كان في المسمَّى صفة يشقُّ الاسم منها ليدلَّ على
وجودها في ذلك المسمَّى ، كما سَمَّى النبي - ﷺ - المدينة طيبة ، لما فيها من الطيب والفضل
به ، ورغب عن يثرب ، لما فيه من لفظ التثريب .

وفي البلدان أسماء أعجمِيَّة يُعَلِّم قطباً أنها ليستْ مشتقةً اشتقاقاً العرَبِيَّة ، فلم يبقَ إلا
اشتقاق اللفظ لا بالنسبة إلى ماسمى به ، وذلك علمٌ برأسِهِ تشتملُ كتبُ اللغة وعلمُ الأبنية
عليه ، فخلطه بهذا تطويلٌ لاجابةٍ إليه ، وكذلك ما ذكره من طوابع البلدان فأكثره لا يصحُّ

إلا أن ذكر طول البلد وعرضه قد يُعَلِّمُ منه المقصود ، لكن أكثر ما ذكره يحتاج إلى تحقيق ، وكذلك ذكرُ النسوبين إلى الأماكن إنما موضِعُهُ الكتب الموضوعة في معرفة الرجال ، واستقصاؤه غيرُ ممكن ، وذكُر ذلك كله ووضعه في كتابه مما طال به الكتاب حتى جاء في مجلدات كثيرة أتممت الناظر وأملت الكاتب ، وعسر بذلك تحصيله على الطالب .

وقد كتبتُ منه في كتابي هذا ما لا بدّ منه مما يحتاج إليه في معرفة الأسماء الواردة في الأخبار والآثار وكتب المغازي والفتوح وغير ذلك بحيث يتمكنُ القارئ لها من ضبط الأسماء^(١) والتكلم فيها على الصواب ، ويعلم جهاتها ومواقعها من أقطار الأرض مُعْتَمِداً فيه على الكتاب المذكور ، فقيدتُ ما قيده ، وأهملتُ ما أهمله لعدم تمكّني في الوقت من تحصيله ، وربما بيّنا في بعض المواضع ، أو أصلحتُ ما تنبّهتُ عليه فيه من خللٍ وجدته في ذكره لبعض الأماكن ؛ إمّا لأنّه نقله عن غيره على ذلك الوجه وهو خطأ أو ظنه كذلك ، وقد عرفته أنا وسألتُ عنه أهل المعرفة من سكّانه ومجاوريه والمسافرين إلى جهته ، وقد يكونُ مما رأيتُه في سفرى واجتزتُ به وخاصة في أعمال بغداد فإنه كثير الخطأ فيها ولم أقبلُ منه شرطه الذي شرطه ، ولا التزمتُ حظّره الذي حظّره في اختصاره وتغييره ؛ فإن ذلك شرط لا يلزم ، ومظنة الفائدة تُقدّم ، فجاء بحيث يتمكن الناظرُ من اطلاعه ، ولاتشقّ كتابته ؛ رغبةً في نشر العلم ومثابةً على تسهيل الفائدة وسميته ، « مراصر الاطمارع على أسماء الأماكن والبقاع » .

ومن الله تعالى أسألُ التوفيقَ لإتمامه وحُسن الثبوت عليه ، فإنه وليّ ذلك .